الكرة في ملعب القضاء الليبي للحسم في الترشحات

ص4

عيد ميلاد فيروز تقليد لا ينساه اللبنانيون

ص16

الزواج العرفي ظاهرة تصدم التونسيين

ص17

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2021/11/22

17 ربيع الثاني 1443

السنة 44 العدد 12248

Monday 22/11/2021

44th Year, Issue 12248

كل الأطراف تتنازل لعبور نفق الأزمة السودانية

حمدوك أدرك أهمية توحيد الصف والبرهان فهم أن الحكم المدني لا تراجع عنه

الخرطوم – بعثت عودة رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك إلى عمله بموجب اتفاق سياسي وقّعه مع رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان الأحد جملة من الرسائل التي تؤكد أن الطرفين استفادا من دروس النفق الذي دخلته الأزمة منذ تجميد عدد مهم من بنود الوثيقة الدستورية لإدارة المرحلة الانتقالية.

وتيقنت المؤسسة العسكرية من أنه لا بديل عن التحالف مع المدنيين لعبور المرحلة الانتقالية وأن الانفراد بالسلطة يقود إلى المزيد من الأزمات التي تؤثر مباشرة على تماسك البلاد ووحدتها، لأن قرارات قائد الجيش في الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي وضعته في مواجهة مباشرة مع الشعب وقوى دولية تؤيد المسار الديمقراطي.

وأدرك حمدوك أنه سيظل عاجزا عن تحقيق نجاحات طالما أنه يحتمي بحاضنة سياسية مشتتة وليست لديها القدرة على بناء نظام ديمقراطي، ووجد في التقارب مع الجيش وسيلة مهمة تساعده في الحفاظ على مكتسبات حققها خلال فترة ترؤّسه حكومتيْن سابقتين.

ووقع البرهان وحمدوك وثيقة الأحد تكونت من 14 بندا، أبرزها تراجع الأول عن قراره عزل الثاني من منصبه، والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين في البلاد، والإسراع في تشكيل مؤسسات الحكم الانتقالي، والالتزام باتفاق جوبا للسلام.

وأكد الطرفان الموقعان على الاتفاق أن الوثيقة الدستورية هي المرجعية الأساسية لاستكمال المرحلة الانتقالية، مع ضرورة القيام بتعديل من أجل توسيع المشاركة السياسية، وتوافقا على إعادة هيكلة لجنة إزالة التمكين.

وأثبتت الوثيقة الجديدة أن الشراكة بين المدنيين والعسكريين هي الضامن والسبيل لاستقرار وأمن السودان، والعمل على "إنقاذ الشراكة بروح وثيقة مع الالتزام التام بتكوين حكومة مدنية من الكفاءات الوطنية المستقلة".

ويرى مراقبون أن البرهان وحمدوك خرجا بصيغة توحي بنتيجة "لا غالب ولا مغلوب"، لأن الأول استطاع أن يحافظ على موقعه على رأس إدارة المرحلة الانتقالية إلى حين إجراء الانتخابات، وتمكن من إزاحة المدنيين الذين

محمد تورشين

القوى الدولية أصرّت على أن يكون حمدوك على رأس الحكومة

شكلوا هاجسا في الحكومة ومجلس السيادة بعد أن بقي المجلس بصيغته التي عدّلها البرهان أخيرا.

ورفض حمدوك الاستسلام لحل حكومته السابقة واشترط إلغاء قرار عزله، لكنه وافق على صيغة تركيبتها مختلفة عن تلك التي كانت من قبل، وهو ما يفقده جزءا من الدعم السياسي الذي كانت توفره له قوى الحرية والتغيير (المجلس المركزي)، ووضع شعبيته في الشارع أمام اختبار في ظل الانقسام السائد حول عودته بهذه الصيغة.

وعبرت مراسم التوقيع في القصر الرئاسي بالخرطوم عن أن هناك قدرا من الانكسار لدى الطرفين، وهو ما يشي بأنه لا يوجد طرف انتصر في معركة تكسير العظام التي استمرت ما يقرب من شهر وبدت فيها الضغوط الخارجية التي تعرض إليها كلاهما هي التي قادت إلى القبول بالصيغة الجديدة التي قامت على التنازل المتبادل كي يتم التأسيس لوضع توافقي في السودان.

وربط متابعون بين التوقيع على الاتفاق وبين الزيارة التي قامت بها إلى الخرطوم مساعدة وزير الخارجية الأميركي مولي في، والتقت خلالها البرهان وحمدوك وقوى مدنية، وكأنها قدمت إنذارا للطرفين منبهة إياهما إلى وجوب التوافق على قاعدة تنازلات متبادلة لعبور الأزمة.

وقال المحلل السوداني محمد تورشين إن الجيش استطاع تمرير الجزء الأكبر من أفكاره لإدارة المرحلة الانتقالية بإبعاد بعض القوى السياسية عن مركز صنع القرار، دون أن تكون هناك محاولات جادة يمكن الأخذ بها على أن هناك تصحيحا حقيقيا لمسار الثورة، وأن العودة إلى كل بنود الوثيقة الدستورية بحاجة إلى تعامل مختلف من الطرفين لضمان الوصول إلى مرحلة الانتخابات.

وأضاف لـ"العرب" أن "الوصول إلى الاتفاق السياسي بهذه الكيفية يشي بأن الكثير من التصريحات التي صدرت عن قوى خارجية تحدثت عن دعم التحول الديمقراطي لم تكن صادقة تماما، وأنها هدفت للوصول إلى التهدئة لضمان عدم تفكك السودان في ظل حرب أهلية مشتعلة في الجارة إثيوبيا".

وأوضح أن القوى الدولية الفاعلة أصرت على أن يكون حمدوك على رأس الحكومة الجديدة باعتباره شخصية محورية في المعادلة السياسية حاليا، إلى جانب أنه يشكل صمام أمان لمصالح عدة قوى إقليمية ودولية، ويشكل وجوده ضمانا لاستمرار الدعم الغربي للسودان، وهو ما دفع البرهان إلى القبول به بعد أن وجدت المؤسسة العسكرية نفسها دون غطاء اقتصادي يساعدها على تجاوز المرحلة المقبلة، بما يقوض قدرتها على ضبط الشارع لاحقا.

ويواجه الاتفاق الجديد عثرات عديدة سوف تحدد مدى قدرته على الصمود؛ لأن بعض القوى السياسية، وعلى رأسها حزب الأمة القومي، وعددا من أحزاب تحالف الحرية والتغيير (المجلس المركزي) أعلنت رفضها للاتفاق الذي أزاحها من صدارة المشهد السياسي لتحل مكانها قوى مدنية أخرى على رأسها مجموعة الميثاق الوطني والحركات المسلحة.

وأشار حزب الأمة في بيان له الأحد إلى "رفض أي اتفاق سياسي لا يخاطب جذور الأزمة التي أنتجها الانقلاب العسكري وتداعياتها من قتل للثوار الذي يستوجب المحاسبة"، وشدد على أنه "لن يكون طرفا في أي اتفاق لا يلبي تطلعات الثوار والشعب السوداني قاطبة"، معربا عن "ثقته في المقاومة الباسلة والمنتصرة".

وهو نفس الموقف الذي اتخذته مجموعة المجلس المركزي وتجمع المهنيين السودانيين ولجان المقاومة وعدد من منظمات المجتمع المدني في دارفور وبعض الولايات، ما يضع العراقيل أمام حمدوك في سعيه ليكون له غطاء سياسي واسع.

من الغالب ومن المغلوب

الميليشيات تشترط على الصدر انتخابات مبكرة لتمرير تشكيل الحكومة

بغداد – يحاول قادة الإطار التنسيقي الشيعي الالتفاف على نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتقليص نفوذ زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي ينفرد بصدارة الكتل بثلاثة وسبعين مقعدا.

ويخطط الإطار التنسيقي الشيعي الذي يضم إضافة إلى ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، الميليشيات الشيعية الموالية لإيران، للحد من نفوذ الصدر عبر حكومة عمرها سنتان فقط وحرمان التيار الصدري من منصب نائب رئيس البرلمان، الذي شغله في الدورة السابقة النائب عن التيار حسن الكعبي.

وقال مصدر سياسي عراقي مطلع إن أهم مطالب الإطار التنسيقي كانت تعهد التيار الصدري بإجراء انتخابات تشريعية مبكرة خلال سنتين، بالتزامن مع انتخابات مجالس المحافظات التي من المقرر إجراؤها عام 2023.

وكشف المصدر في تصريح لمراسل "العرب" في بغداد أن الإطار التنسيقي طالب التيار الصدري بالتنازل عن منصب النائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي لشعور قادة الإطار أن الصدر سيكون صاحب نفوذ تنفيذي وتشريعي متعاظم يمكّنه من إقصائهم تماما في الانتخابات القادمة.

وأكد المصدر أن التيار الصدري تلقى رسائل الإطار التنسيقي من دون أن يرد عليها، معتبرا شرْطيْ الانتخابات المبكرة والتنازل عن حصة نائب رئيس البرلمان، أقرب للأمنيات منها إلى مطالب سياسية وفق الاستحقاقات الانتخابية.

وأشار المصدر إلى أن الصدر يخطط لاستثمار هذا الفوز التاريخي الذي قد لا يتكرر بهذا المستوى مستقبلا، ويصر على أن يكون رئيس الحكومة صدريا ويريد القضاء على الأجنحة المسلحة خارج نطاق الدولة.

واستبعدت المعلّقة السياسية العراقية رشا العزاوي إعلان اتفاق قريب بين الفرقاء الشيعة على اختيار رئيس الوزراء وتوزيع الحقاب الحكومية.

وقالت العزاوي في تصريح لـ"العرب" إنه لا يبدو أيّ من الطرفين سواء التيار الصدري أو الإطار التنسيقي الشيعي، مهتما بإعلان اتفاق قريب لتشكيل الحكومة.

غير أن الناطق باسم تجمع قوى المعارضة العراقية باسم الشيخ يرى أن الفرقاء المشاركين في تقاسم السلطة ومغانمها لا يمكن لهم التخلي عن التوافقية لأنها تعد الكفيل الضامن لحماية مصالحهم واستمرار تدفق المنافع والمكاسب.

وعزا الشيخ في تصريح لـ "العرب" أزمة تشكيل الحكومة إلى صراع أصبح علنيا على حجم مراكز النفوذ التي توفر للقوى التقليدية وضعاً للتغول على الدولة بما يضمن حصصاً واستحقاقات أكبر.

ولم يستبعد أن تنتهي هذه الأزمة بصفقة تسوية توزّع فيها الحصص على طريقة لا غالب ولا مغلوب، لأن ترجيح كفة طرف على آخر سيخلّ بموازين القوى ويحيل الصراع إلى مراحل متقدمة قد تصل إلى الصدام المسلح.

وتسعى قوى الإطار التنسيقي بالضغط عبر تظاهر جمهورها في المنطقة الخضراء أو بالاعتراض على نتائج الانتخابات، لرفع سقف الحصول على وزارات يفوق حجمها الانتخابي في محاولة للتواجد داخل الكابينة الحكومية وتعويض ما فقدوه داخل البرلمان.

باسم الشيخ

الخلاف بين القوى الشيعية سينتهي بلا غالب ولا مغلوب

وقالت مصادر مطلعة إن الرسائل التي تسلمها مختلف قادة الميليشيات من إيران مؤخرا تدعو إلى القبول بنتائج الانتخابات والتوافق مع الصدر على شكل المشاركة في الحكومة الجديدة، مؤكدة أن إيران حذّرت زعماء الميليشيات الشيعية صراحة من الانزلاق إلى مواجهة مسلحة مع الصدر أو الحكومة.

ولا يريد زعماء الميليشيات الشيعية الموالية لإيران الاعتراف بنتائج الانتخابات لأنها تضعهم في حجم سياسي حرج لا يوفر الغطاء الكافي لأنشطتهم المشبوهة.

وسوّغ الإطار التنسيقي مطالبته بالانتخابات المبكرة بأنها استجابة لمطالب المتظاهرين الرافضين لنتائج الانتخابات.

ودفعت الميليشيات الشيعية بعناصر الحشد الشعبي بملابس مدنية للتظاهر في محيط المنطقة الخضراء.

وتعرض زعيم ميليشيا عصائب أهل الحق قيس الخزعلي إلى اتهامات صريحة من جمهور شيعي بأنه استخدم مقاتلي الحشد الشعبي بزي مدني لتنظيم تظاهرات رافضة لنتائج الانتخابات على أبواب المنطقة الخضراء.

الحريري يستعد للعودة بعد تحديد موعد نهائي للانتخابات

بيروت – يترك رئيس الوزراء اللبناني الأسبق ورئيس تيار المستقبل موعد عودته إلى لبنان لغزا، وكذلك الحال مع ما إذا كان سوف يشارك في الانتخابات النيابية المزمع إجراؤها في السابع والعشرين من مارس المقبل. إلا أن اللغز بدأ يتفكك بإشارات تقول إنه ينتظر تحديد موعد نهائي وغير قابل للتأجيل للانتخابات، وهو ما يشير إلى أن الحريري سوف يقطع الشك باليقين لجهة عودته والمشاركة في الانتخابات.

ويقول مسؤولون في تيار المستقبل إنهم ليسوا على عجلة من أمرهم لبدء الحملة الانتخابية، وإن التيار بدأ بإرسال موفدين له إلى بعض المناطق لاستطلاع الترشيحات، وكانت البداية من مدينة صور وبلداتها وقراها في جنوب لبنان.

ويحتاج الحريري إلى أن يبرر لماذا سيكون منقذا في هذا الوقت السياسي العصيب، علما أن الأزمة بدأت في أكتوبر 2019 إبّان رئاسته للحكومة، لكن تعقيدات انفجار مرفأ بيروت غطت عليها.

ويقول النائب عن التيار سامي فتفت إنه في اليوم الذي يعلن فيه رئيس الجمهورية عن موعد الانتخابات، فإن الحريري سوف يعلن موقفه. ولكن فتفت أكد أن التيار سوف يشارك في الانتخابات "إلى الآخر وفي جميع المناطق" وإن عددا من قيادته ونوابه ومن بينهم بهية الحريري ومصطفى علوش يستعدون لخوض الانتخابات بالفعل.

ويواصل الحريري متابعاته للأوضاع من مسكنه في باريس ومقر إقامة مؤقت وفّرته له الإمارات في أبوظبي ويكتفي بـ"مغازلة" الشأن العام عبر تغريدات تؤكد حرصه على أن يدلي بموقف من المجريات، وكان آخرها ما قاله في الاحتفال بالذكرى الـ78 لاستقلال لبنان، حيث قال إنه "من المحزن جداً جداً أن يقع استقلال بلدنا ضحية حلقات متتالية من الجنون السياسي والأمني والطائفي، وأن تكون دولته عاجزة حتى عن عقد جلسة لمجلس الوزراء".

وتساءل "بأي كلام نتوجه إلى اللبنانيين بعيد الاستقلال؟ لو قيّض للكلام الذي يتردد منذ سبعة عقود أن يتحقق لكان لبنان اليوم جنة الله على الأرض وليس دولة تقف على حدود جهنم".

ولفت الحريري إلى ما وصفها بـ"حروب الآخرين على أرض لبنان، وصراع الطوائف المفتوح على تبادل الكراهيات وسياسات الاستقواء بالخارج"، مؤكدا أنها "قذفت به إلى جهنم وسلمت أقداره واستقلاله ونظامه الديمقراطي إلى عقول متوحشة متخصصة في إنتاج الدول الفاشلة".

ويقول مراقبون إن الحريري ما يزال يخشى أن يؤدي التصادم بين المجلس النيابي الذي أصدر قرارا نهائيا بإجراء الانتخابات في مارس المقبل، وبين رفض الرئيس ميشال عون التوقيع على القرار، إلى إرجاء الانتخابات إلى موعد أبعد أو حتى تعطيلها كليا.

ويريد الحريري أن ينأى تيار المستقبل بنفسه عن السجال في هذا الأمر ليترك الحليفين "الثنائي الشيعي" من جهة و"التيار الوطني الحر" يختصمان فيما بينهما على الموعد، ليكشفا عما إذا كانا يقومان بإدارة لعبة من أجل تعطيل الانتخابات.

وما يزال المجلس الدستوري ينظر في الطعن الذي قدمه "تكتل لبنان القوي"، وهو التحالف الذي يقوده جبران باسيل، بشأن الموعد المحتمل للانتخابات.

وتنتهي ولاية البرلمان الحالي في الحادي والعشرين من مايو المقبل. ويريد الرئيس عون أن تجرى الانتخابات في الثامن من مايو المقبل، أو في الخامس عشر من نفس الشهر، وهدد بأنه سيمتنع عن التوقيع على مرسوم دعوة الهيئات الناخبة دون ذلك.

ويشكل رفض عون توقيع المرسوم إحراجا للمجلس الدستوري نفسه الذي إذا رفض الطعن فإنه سيكون على صدام مباشر مع رئيس يعاند، ليس من أجل إجراء الانتخابات في موعد آخر وإنما من أجل تعطيلها جملة وتفصيلا لخشيته من خسارة "التيار الوطني الحر" لمواقعه بين المسيحيين الذين صاروا يميلون أكثر إلى حزب "القوات اللبنانية" بقيادة سمير جعجع و"حزب الكتائب" بقيادة سامي الجميل، وهو ما يضر بـ"الثنائي الشيعي" في نهاية المطاف، لأن هذين الطرفين المسيحيين لن يتحالفا معه.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1